البيان الختامي للاجتماع الطارئ الموسع للجنة التنفيذية على مستوى الوزراء حول الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى

التاريخ: 2014/02/20

عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي اجتماعا طارئا مفتوح العضوية على مستوى الوزراء بشأن الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى بمقر الأمانة العامة للمنظمة في جدة بالمملكة العربية السعودية يوم 20 فبراير 2014 لمناقشة استمرار تصاعد العنف والتطهير العرقي ضد المسلمين و هدم المساجد والنزوح الجماعي للمسلمين خارج جمهورية أفريقيا الوسطى التي تتمتع بعضوية المراقب في المنظمة. واستذكر الاجتماع ميثاق المنظمة وبرنامج العمل العشري فيما يتعلق بتسوية النزاعات واستتباب الأمن والسلم ودعم الوسطية والتسامح وتعزيز حقوق الإنسان، فضلا عن البيانات المختلفة التي أصدرها الأمين العام، والصكوك الدولية ذات الصلة، وقرر ما يلي: يجدد التأكيد على التزامه التام باحترام وحدة جمهورية أفريقيا الوسطى وسيادتها وسلامة أراضيها، ويعرب عن دعمه للسلطات الجديدة في البلاد في سعيها لاستعادة الاستقرار والتعايش السلمي بين مختلف المجتمعات العرقية والدينية في جمهورية أفريقيا الوسطى. يجدد موقف المنظمة المبدئي الداعي إلى تسوية سلمية للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويحث الحكومة على السعي لإجراء حوار شامل من أجل تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة وحدة البلاد. يدين بشدة العنف المتواصل والمتصاعد منذ أحداث 5 ديسمبر 2013 المأساوية ضد المسلمين في بانغي وفي باقي مناطق البلاد، مما أدى إلى التقتيل الجماعي لآلاف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، ونزوح مئات الآلاف والهجرة الجماعية لعشرات الآلاف إلى خارج البلاد، وتدمير المساجد ونهب ممتلكاتهم. يعرب عن انشغاله العميق إزاء الاستجابة الدولية غير الكافية لحماية المدنيين المسلمين، وإزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الخاصة بهم والأعمال غير الإنسانية والإبادة الجماعية التي ترتكبها في حقهم ميليشيا أنتي- بالاكا بهدف محو كل أثر للإسلام والمسلمين في مجتمع أفريقيا الوسطى. يدعو السلطات الجديدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بقيادة الرئيسة المؤقتة، السيدة كاثرين سامبا-بانزا، ومجلس الأمن الدولي والقوة الفرنسية وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى التي تعمل في البلاد إلى الاضطلاع بمسؤوليتها كاملة في حماية حياة جميع المدنيين وأسباب عيشهم، ووقف النزوح الجماعي المتواصل للمدنيين الأبرياء ووضع حد للمجازر. وفي هذا الصدد، يطلب الاجتماع من مجلس الأمن التحرك على وجه السرعة من أجل إقامة عملية متعددة الأبعاد في إطار الأمم المتحدة لحفظ السلم في جمهورية أفريقيا الوسطى بغية إعادة الأمن والاستقرار في هذا البلد. ويرحب كذلك باعتماد مجلس الأمن الدولي للقرار 2134 (2014) الذي يفوض الاتحاد الأوربي نشر 1000 جندي في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويناشد بقوة الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتي لم تقم بذلك لغاية الآن، المشاركة بجنودها في تعزيز قوات بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى وجهود حفظ السلام الأممية. يطلب من جميع الدول الأعضاء، والمؤسسات المالية التابعة للمنظمة وجميع المنظمات الإنسانية الإسلامية غير الحكومية تقديم مساعدة إنسانية لجمهورية أفريقيا الوسطى وبلدان الجوارمثل تشاد والكاميرون والسودان والتي لاتزال تشهد تدفق أعداد كبيرة من العائدين واللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى، كما يشيد بالأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي على مجهوداتها الإنسانية في تشاد، ويطالب بالاستمرار في دعم نشاطاتها الإنسانية في المنطقة لفائدة المحتاجين والفئات الأكثر هشاشة من الناس. يحث الحكومة الجديدة على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لوضع حد للإفلات من العقاب، ويناشد، في هذا الصدد، الهيئات الإقليمية والدولية التحقيق فيما ورد من تقارير عن الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان الدولي، وانتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك لتقديم مرتكبيها إلى العدالة، ويطلب من مجلس الأمن الدولي الإسراع بنشر لجنة التحقيق الدولية التي نص عليها القرار 2127 (2013) للنظر في الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبتها الأطراف

كافة. ويطلب الاجتماع من الأمين العام للأمم المتحدة حث الدول الأعضاء على إنفاذ العقوبات على تصدير الأسلحة لأطراف النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك وفقاً لقراري مجلس الأمن رقمي: 2127 (2013) و2134 (2014) واللذين تم اعتمادهما في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. يدعو الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي إلى دراسة وضعية حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى وتقديم توصيات ملموسة لمجلس وزراء الخارجية بهدف معالجة هذه المسألة معالجة فعالة. يقرر إرسال وفد على وجه السرعة من المنظمة رفيع المستوى برئاسة رئيس مجلس وزراء الخارجية، في زيارة عاجلة إلى بانغي لإبداء التضامن وتقييم الوضع. يكلف الأمين العام بتعيين ممثل خاص لتنسيق خطوات المنظمة وتتبع الوضع عن كثب في جمهورية أفريقيا الوسطى.